الصهيوني؛ كما قامت، في العام ١٩٨٢، باعادة احتلال جنوب لبنان واخضاعه للسيطرة الاسرائيلية. ولقد جاءت عملية احتلال الجنوب اللبناني واستغلال موارده المائية لتؤكد نوايا اسرائيل التوسّعية تجاه لبنان، وذلك بعد استكمال احتلال فلسطين، وضمّ الجولان، وتعطيل قرارات هيئة الامم المتحدة كافة المتعلّقة بترتيبات السلام في المنطقة. وفي خلال العام نفسه، قامت الحكومة الاسرائيلية برفض مبادرة الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، وهي المبادرة التي حاولت ايجاد حل للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني بناء على ترتيبات شبيهة بترتيبات كامب ديفيد تقوم على منح الفلسطينيين المقيمين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حكماً ذاتياً مرتبطاً بالاردن.

وفي الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨، اتجهت السياسة الاسرائيلية الى تعزيز علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الاميركية، وتعطيل جهود السلام، ورفض فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبسبب استمرار وتصاعد الدعم الاميركي، واستمرار الضعف العربي، وسيطرة الاحزاب الاكثر تطرّفاً وعدوانية على الحكم في اسرائيل، نجحت السياسة الاسرائيلية في تحقيق أهدافها كاملة، تقريباً، على الساحة الفلسطينية والاقليمية والاميركية والدولية دون استثناء.

في اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية كثورة شعبية استهدفت التخلّص من الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولقد كان من نتائج ذلك كشف الابعاد الاجرامية لسياسة اسرائيل في الارض الفلسطينية المحتلة، وتحديد المعنى الحقيقي للعنصرية الصهيونية. ومن أجل وقف النزيف الاسرائيلي من النواحي الاقتصادية والسياسية والاخلاقية من ناحية، واستيعاب الانتفاضة الفلسطينية من ناحية أخرى، قامت الحكومة الاميركية بتكثيف جهود السلام التي استهدفت، في الدرجة الاساس، حماية اسرائيل، والحفاظ على مكاسبها الاساسية، وتكريس الامر الواقع في المنطقة العربية.

الى جانب ذلك، كان من نتائج الانتفاضة قيام الاردن بفك ارتباطه بالضفة الفلسطينية من الناحيتين، السياسية والقانونية، وبالتالي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على ارضه. وفي اواخر العام ١٩٨٨، جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي دعت الى اقامة دولتين في فلسطين وطرح برنامج جديد تبنّى، عملياً، الخيار السياسي في حل القضية الفلسطينية. وقبل نهاية ذلك العام، تمّ الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الاميركية على بدء حوار سياسي بين الجانبين بهدف ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. ولقد كان الحوار بمثابة اعتراف اميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وكعامل هامّ في تقرير مصير عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط.

قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في أواخر آذار (مارس) من العام ١٩٨٩، بطرح مبادرة اسرائيلية للتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية. ولقد دعت تلك المبادرة، الى اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وذلك من أجل انتخاب ممثلين للشعب الفلسطيني يقومون، بدورهم، بالتفاوض مع اسرائيل بشأن اقامة حكم ذاتي بناء على نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد. ولمّا كان من الصعب قبول ما رفضه الفلسطينيون في الماضي، خاصة في ضوء زخم الانتفاضة، فان مشروع شامير كان بمثابة مناورة سياسية استهدفت تحميل الفلسطينيين مسؤولية رفض «مبادرة السلام الاسرائيلية». ولكن عندما اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية الى القبول، ضمناً، بمبادرة شامير، سارع الاخير الى تعطيل كل الجهود التي استهدفت وضع مبادرته موضع التنفيذ.